دايما اما ان يكون من الشيء لا انسانا او حيوانا وكلما كان حيوانا كان متى ما
وليس البتة اذا كان حيوانا كان حجرا ومثال الشرط الجالب ليس البتة اما ان يكون
الشيء انسانا او اما ان يكون ناطقا وكلما كان ناطقا كان حيوانا وليس
البتة اذا كان ناطقا كان جمادا وكذلك تقرير المنفصلة حقيقية او مانعة جمع
او مانعة خلو فهي انه ان كانت مانعة جمع او مانعة خلو انتج القياس الشرطي
كل منهما متصلتين كما مر وان كانت حقيقية كان عقيمها انتج اشتراك امر ما
شيئا فيمن انتاجه كما فهمت وقد علمت ان اقسام الموجبات ينتج القياس
معها كلها في الجملة واقسام الشرطيات ينتج منها في الجملة اربعة فقط
اقسام مانعة الجمع والخلو يعقم منها اثنان فيها الحقيقية على ما مر
في القسم الاول من القسم الثاني ما تكون فيه الشرطية في الفرع
والمنفصلة فيه ايضا اما موجبة او سالبة حقيقية او مانعة جمع او مانعة
خلو والمتصلة ايضا موجبة وسالبة ومثالها اما ان يكون اما ج ب واما ج د
او ليس البتة اما ان يكون اما ج ب وكلما كان ج ب فهو د او ليس البتة اذا كان ج
ج ب فهو د ولا يجتمع عليه ج وقع صورتا كما في الجمع او الشرط بقدر ان يشبه
ومثال الحقيقية الموجبة من الوضع اما ان يكون فيها او جاء ذا وكلما
كان فيها كان غنيا عن الناس او ليس البتة اذا كان فيها كان يقتنع
ومثال مانعة الجمع اما ان يكون الشيء انسانا او اما ان يكون حجرا
وكلما كان انسانا كان حيوانا او ليس البتة اذا كان انسانا كان
حجرا ومثال مانعة الخلو اما ان يكون الشيء حيوانا او لا انسانا
وكلما كان حيوانا كان ناميا او ليس البتة اذا كان حيوانا كان
حجرا ومثال الشرط الجالب ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا او اما ان
يكون ناطقا وكلما كان انسانا كان حيوانا او ليس البتة اذا كان
الشيء انسانا كان فرسا فيمن انتاجه عقيم فيما اخبر وليس تخالف الاشتراك

عقيم

عقيم السابقة في الانتاج من جهة ان من لا ينتج فيما الشرطيات المتصلة
مطلقا وانما ذكر فيما اشتباه للتفصيل لان الاشتراك المنفصلة من بين لا تكون
الا من الاول والثالث وفي كل منهما يشترط ايجاب الصغرى واما الموجبات فمنتجة
ولذا اشترط المولف ان تكون المنفصلة موجبة كما اشترط في القسم السابق
كلية الكبرى الا ان كلام الشكل الاول والثاني يشترط فيهما ذلك فان قلت
حيث اشترط في القسم السابق كلية الكبرى كما ينبغي لم لا ينبغي ان يشترط ايجاب
الصغرى واختلاف الكيف ايضا حتى يستوي مشروطه الاول والثاني وما معناه
ايضا حيث اشترط ايجاب الصغرى ينبغي له ان يشترط كلية الكبرى او كلية
احداهما حتى يستوي في ايضا هنا وهما فكلما يعتبر الشرط المشترك فيه
ولما جاهت الى هنا يبين القسم الاول اذا كانت الكبرى كلية بالاشتراك الخاص
الخارجة ان استوفيت شروطه الاول كانت منه والا فمن الثاني وفي هذا القسم
كذلك واعلم ان قولنا في القسم الاول تنتج المنفصلات الموجبة بالتفصيل
ليس معناه ان كل منفصلة تنتج مع المتصلات كيف ما كان وانما معناه ان القياس
المشتمل عليها هو منتج لا محالة ولا كونه عند اشتماله على تاليف ما وهو معنى
قولنا منتج في الجملة وبحسب وجوه الاشتمال وعرفت تخلف المنفصلات في
الانتاج الا ترى ان القسم الاول وهو ما كانت المنفصلة كبراه اذا كانت المتصلة
موجبة انتجت مع الحقيقية ومانعة الجمع دفعه بعلما وفوة وان كانت سالبة
انتجت مع الحقيقية ومانعة الخلو بعلما وفوة ولا تنتج فيه الموجبة مع
مانعة الخلو والا لكانت مانعة الجمع وذلك معلوم من تتبع اللوازم كما مر
ربما واضح لمن تامل وكذا ما بعده من الاقسام تختلف بهذا الاعتبار ونعني بالعمل
ان تشتمل بعض اللوازم المذكورة على تاليف منتج بينه وبالقوة ان تشتمل
ما يشتمل على تاليف منتج وفرع بنت لما من اجزاء اللوازم تنبيها
الدون القياس الاقتراني فهو ينقسم بحسب التركيب من اجزاء القضايا هشتم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)